



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق  
the Consultative Center for Studies and Documentation

2011/5/9

## هل يكفي إصلاح السياسات؟

عبد الحليم فضل الله

هل تكمن المشكلة الاقتصادية في السياسات أم في النموذج، وهل هي نتيجة خيارات خاطئة، أم أنها العائد المتوقع لشرخ بنيوي مولد بطبيعته للأزمات. إنه السؤال التقليدي نفسه الذي يتردد في لبنان منذ عقود، وفي كل مرة يطرح فيها نحصل على إجابات متباينة، تباين النزعات التي تستوطن الفضاءين السياسي والاجتماعي.

لنقل أن هناك منهجيتين رئيسيتين في الرد على هذا السؤال. أولاهما ترى أن الحكم على الأداء الاقتصادي يجب أن يستند إلى الوقائع والمؤشرات الراهنة، دون التوقف عند الأداء السابق ولا التوقعات اللاحقة. تركز هذه المنهجية على النجاحات قصيرة الأمد، وعلى السياسات دون الاستراتيجيات، كما تعتني بضبط إيقاع الأزمات أكثر من عنايتها بوضع حلول دائمة. و إذ تولي أهمية لوصف الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد والنتائج التي يحققها خلال فترة زمنية محددة، فإنها لا تتحرى عن الأسباب، ولا تلقي بالاً إلى الأسئلة المكملة مثل: لماذا يعمل الاقتصاد على هذا النحو، وهل يمكن للمنحى السائد أن يستمر فترة طويلة، وبلا أي انتكاسات مستقبلية. وباختصار إصلاح السياسات يفضي بحسبها إلى معالجة الأزمات.

المنهجية الأخرى تقوم على مبدئين مغايرين: الالتزام بالأهداف البعيدة وبالنجاحات طويلة الأمد من جهة، والتمسك بالاستقرار لأنه الوسيلة الناجعة لتثبيت المكاسب من جهة أخرى. هي تؤكد إذاً على أهمية الاستراتيجيات كناظم للسياسات، لأنها عابرة للعهود ولا تتأثر بالتغيير الموسمي للحكومات أو التداول الاعتيادي للسلطة. هذه المنهجية هي ذات نزعة تحليلية أكثر منها وصفية؛ تجمع بين سؤالي ماذا ولماذا، وتحلل الوقائع الاقتصادية انطلاقاً من العوامل المسببة وليس فقط من منظار المخرجات والنتائج. تميل هذه المقاربة إلى معالجة الأزمات، بل إذا أمكن استئصالها من جذورها، هذا بدلاً من استنزاف الجهود في تتبعها وللملحة ذبولها وآثارها.

الأهمية التي توليها هذه المنهجية لمسألة الاستقرار تحتم عليها اعتماد تحليل متعدد البعد، وتضيف إلى جعبتها رزمة من المعايير. في ظلها مثلاً لا يكفي معدل النمو للحكم على مسار الأمور، فالمطلوب أيضاً التحقق مما إذا كان النمو ضامناً للاستقرار أم لا، وأنه يجري في ظروف مؤاتية وبطرق مقصودة ومخطط لها مسبقاً، ويمكن لصانعي القرار تكرارها. علينا إذاً تفحص جودة النمو الذي نحصل عليه مستعينين بلائحة من الأسئلة: ما مدى تبيعة النمو للمساعدات و القروض الخارجية؛ هل هو ناتج عن الضخ المالي أم عن زيادة

الإنتاجية؛ أي قطاع هو المسؤول أكثر من غيره عن توليد القيم المضافة، وما هو دور الصناعة في ذلك؛ هل يعزز النمو الثقة بالاقتصاد ومتخذي القرار أم ان العكس هو الصحيح؟ وبالمحصلة لا مناص من إصلاح النموذج لتصحيح المسار.

إذا اعتمدنا المنهجية الأولى، فسنحكم على سجل العامين 2009 و2010 بأنه ناجح جداً. فلدينا نمو حقيقي مقداره ثمانية بالمائة سنوياً، يعادل ضعف أرقام المنطقة تقريباً. معدلات التضخم معتدلة نسبياً (4.6% سنوياً على ذمة الأرقام الرسمية). وما زال ميزان المدفوعات يحقق فوائض غير مسبوقه، لا ترتبط حصراً بآلية تمويل الدين العام، بل بجملة عوامل، كزيادة الصادرات ومضاعفة حجم الاستثمارات الخارجية في القطاع العقاري خصوصاً، ونمو الودائع والتحويلات بنسب كبيرة. ويضاف إلى ذلك الاحتياطات الخارجية الضخمة التي كونها مصرف لبنان، مستفيداً من فائض السيولة الذي تحمله المصارف التجارية، الأمر الذي شكل كفالة ضمنية لتقوم مزيد من الأموال.

لا تستسلم المنهجية الثانية للمؤشرات والأرقام، بل تضع إلى جانبها شكوكاً وتحفظات مستقاة من التجارب السابقة، تلك التي أظهرت أن نموذج النمو القائم على الحقن المالي و الطلب الخارجي معرض للتقلبات والانتكاسات المفاجئة. الضمانات المالية القوية لا تتمتع بحسب هذه المنهجية بالثبات الكافي وليست بالتالي ضمانة استقرار دائم، فالعوامل والأزمات المعكرة للنمو، قد تتسبب هي نفسها في طرد الودائع إلى الخارج وتحويل اتجاه تدفق الأموال. وهناك الآن ما يؤيد وجهة النظر هذه التي تركز على ديمومة الانجازات وليس على ايجابية معدلاتها فقط، بعد أن ظهرت دلائل عدة على دخولنا مجدداً دورة ركود تضخمي جديدة. توقعات صندوق النقد الدولي تقول بأن النمو عام 2011 سيتراجع إلى 2.5% فقط (أي اقل من المعدل العام في المنطقة العربية، بينما كان ضعف هذا المعدل في العام الماضي)، كما ينتظر أن يسجل لبنان واحداً من أعلى نسب التضخم بين البلدان العربية (أكثر من 6%). وفي مقابل نمو سنوي في الودائع المصرفية بلغ 14% في الأعوام الثلاثة الماضية، يرتقب مصرف لبنان نمواً في الودائع المصرفية يقل عن متوسط معدلات الفائدة (5%-7%) وذلك للمرة الأولى منذ عشر سنوات. وإذا أضفنا إلى ذلك إمكانية أن تتأثر العمالة اللبنانية سلباً بالظروف السياسية والاقتصادية الخارجية، فسنواجه احتمالاً آخر هو تدني التحويلات وارتفاع معدل البطالة بين الشباب والخريجين الجدد، وزيادة أعداد الواقعين تحت خط الفقر. اما إذا حصل انكماش

مفاجئ في السوق العقارية فسنحصل على دليل إضافي بأن أرقام النمو المرتفعة تبقى خادعة ما لم تدعمها عوامل أخرى تكفل لها الاستدامة.

ليس علينا أن نختار واحدة من هاتين المنهجيتين ونهمل الأخرى، لكن الثانية تبدو قادرة أكثر من غيرها على الجمع بين العناصر المرتبطة بالسياسات وتلك المتعلقة بالنموذج. ومع ان النموذج هو الذي يتحكم بالسياسات، الا أنّ هذه الأخيرة تعيد إنتاجه استمرار، وهي التي تتسبب بذلك التضارب بين الازدهار والاستقرار.